

تقرير البورصة اليومي

عمليات بيع على أسهم قيادية ورخصة تدفع مؤشرات السوق للتراجع

استهل سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الأخير في شهر رمضان على تراجع جميع مؤشراتته على وقع عمليات بيع لاسهم قيادية ورخصة في قطاعات متنوعة.

ولوحظ في جلسة امس ان التراجع سيطر على مجريات حركة التداول منذ لحظات الدخال الاوامر، حيث زيادة عمليات البيع بهدف جني الارباح كانت هي التوجه المسبق لشريحة كبيرة من المتعاملين، ويبدو ان هذا التوجه سيكون السياق العام للسوق خلال الجلسات المتبقية من شهر رمضان خاصة ان كثيرا من المتعاملين في سوق الكويت المالي يفضلون التسهيل قبل العطلات، كما لوحظ زيادة حصة العمليات البيعية في لحظات الإفقال، حيث زادت خسائر جميع المؤشرات في الدقائق الأخيرة وهو عكس ما يحدث عادة في بورصة الكويت التي تقلص جزءا كبيرا من خسائرها في هذه اللحظات بشكل عام، الا ان زيادة خسائر المؤشرات تحمل دلالة على ان عمليات البيع لن تكون على اساس منهجي بل بهدف التسهيل قبل العطلة.

وفي ظل اداء مؤشر السعري للبورصة حركة السوق، حيث تراجعت اسهم في نهاية الجلسة بعد ان كانت مرتفعة خلال فترات التداول ومنها ادك الذي كان مرتفعا ثم انهي التداول على تراجع، كما شهد سهم منازل تقلبا ملحوظا في الاداء من ارتفاع الي انخفاض، ثم عودة للارتفاع وهو ما يعكس ترددا في اتخاذ القرار حول كثير من الاسهم.

وتأثر اداء المؤشر السعري للسوق الذي خسر اكثر من 55 نقطة بتراجع عدد من الاسهم التي شهدت ارتفاعا في الجلسة الأخيرة، ومنها منشآت صكوك وادك واعيان والامان وابيار واعيان العقارية، وفي المقابل لعبت مجموعة من الاسهم المضاربة الاخرى دورا في عدم تراجع المؤشر بشكل كبير في ظل التوجه البيعي السائد

«ادك» يتراجع الى الحد الأدنى

يواصل سهم ادك نشاطه اللافت في سوق الكويت المالي من خلال تصدرة للتداولات من حيث القيم والكميات وهو الامر الذي تكرر في 3 جلسات من تعاملات الاسبوع الماضي رغم عدم وجود مخفزات على السهم تؤدي الى

ومن هذه الاسهم الاثمار ومنازل والمستثمرون، فضلا عن المعدات وشهدت الاسهم الكبيرة تراجعا ملحوظا على مدار الجلسة، وزادت عمليات التخارج من هذه الاسهم ايضا في لحظات الإفقال، خاصة في قطاع البنوك، حيث تراجعت اسهم الخليج والدولي وبرقان بالإضافة الي سهم زين الذي كان لتراجع بمقدار 20 فلسا دورا في تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل لافت. وشهدت متغيرات السوق الثلاثة تحسنا ملحوظا رغم تراجع مؤشرات السوق، وكان التطور اللافت على مستوى القيمة النقدية المتدفقة الي السوق التي زادت بنسبة 19,1٪ جراء زيادة كميات تداول عدد من الاسهم بنسبة 27,8٪ من الاجمالي. وزادت كميات التداول بنسبة 21,3٪، كما زادت الصفقات بنسبة 4,2٪.

مؤشرات السوق

انخفض المؤشر السعري للبورصة الكويتية بمقدار 55,05 نقطة لتتراجع المؤشر العام الي مستوى 8032,7 نقطة، كما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 1,7 نقطة ليترجع المؤشر الي 460,3 نقطة، وتراجع كويت 15 بمقدار 7,63 نقاط ليستقر عند مستوى 1060,5 نقطة.

ويبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 295,2 مليون سهم نفذت من خلال 5276 صفقة بقيمة نقدية بلغت 30,6 مليون دينار.

واستحوذت اسهم 5 شركات على اغلب الكميات المتداولة بنسبة 58,5٪، تصدرها سهم ادك بواقع تداول 82,1 مليون سهم تشكل 27,8٪ من الاجمالي. وتراجعت مؤشرات 8 قطاعات في السوق نظرا لزيادة عمليات البيع، في حين ارتفعت مؤشرات 3 قطاعات فقط هي الصناعية والخدمات الاستهلاكية والتكنولوجيا.

● شريف حمدي



أرقام ومؤشرات

55.05

نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,68٪، كما تراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,39٪، وتراجع كويت 15 بنسبة 0,71٪.

295.2

مليون سهم تم تداولها بقيمة نقدية بلغت 30,6 مليون دينار.

14.6

مليون دينار قيمة تداول سهم 5 شركات تشكل 47,7٪ من الاجمالي.

8

قطاعات تراجعت مؤشراتهما بنسب متفاوتة تصدرها قطاع الاتصالات بنسبة 10,01 نقاط.

«المتنى»: مؤشرات السوق ظلت هادئة الأسبوع الماضي

قال تقرير شركة المتنى للاستثمار ان مؤشرات السوق ظلت هادئة خلال الأسبوع على الرغم من اتمام عملية الإفترع لمجلس الأمة بشكل إيجابي في بداية الاسبوع، فقد تراجع المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية بـ 47 نقطة خلال جلستي تداول متتالية بعد ارتفاع بلغ 16 نقطة في أول يوم من تداولات الأسبوع ليلفح متراجعا بـ 7,53 نقاط عند مستوى 8,087,82 كذلك تم إفصاح إعلانات أرباح مهمة خلال الأسبوع وفشلت هي أيضا في إقناع المستثمرين، حيث ظلت الشركات القيادية ثابتة وغير متأثرة. وكان الاستئخاف الوحيد هو مؤشر المتنى الإسلامي الذي حقق مكسبا طفيفا بنسبة 0,1٪ خلال الأسبوع.

وأشار التقرير الي ان السوق شهد حركة تداول منخفضة مقارنة بالأسبوع السابق حيث تم تداول 1,23 مليار سهم بنسبة انخفاض قدرها 34,2٪ من تداولات الأسبوع الماضي. وكان الانخفاض في حجم التداولات بسبب انخفاض حركة تداول معظم قطاعات السوق وبالأخص قطاع الخدمات المالية بنسبة 38,82٪، وهو القطاع الأكثر تداولا في السوق ساهم بـ 43,23٪ من إجمالي تداولات السوق. أما قطاع العقار فقد ساهم بـ 37,91٪ من إجمالي التداول في السوق حيث تراجعت إجمالي تداولات بنسبة 19,97٪ خلال الأسبوع.

وذكر ان تراجع تداولات قطاع الخدمات المالية كان بقيادة سهم بيت التمويل الخليجي، حيث تم تداول 112,7 مليون سهم من أسهمه مقارنة بـ 213,36 مليون سهم في الأسبوع الماضي. وبالنسبة لقطاع العقار، جاء سهم شركة الدار الوطنية للعقارات في المقدمة من خلال تداول 188,99 مليون سهم مقارنة بـ 195,69 مليون سهم في الأسبوع الماضي. وأشار الي ان القيمة الرأسمالية الإجمالية للسوق انخفضت بنسبة طفيفة بلغت 0,5٪ لتستقر عند 31,33 مليار دينار خلال الأسبوع وذلك بالرغم من إعلانات الأرباح الفصلية لمعظم الشركات القيادية التي كانت ايجابية. وكان أداء السوق سلبيا بشكل عام وبالأخص شركات

رؤوس الأموال المتوسطة التي ساهمت بشكل كبير في تراجع القيمة السوقية الإجمالية للسوق. وقد حقق سهم بنك الكويت الوطني انخفاضا بلغ 1,09٪ في قيمته السوقية على الرغم من ارتفاع أرباحه الفصلية بنسبة 6,4٪ حيث بلغت 128,53 مليون د.ك للستة أشهر المنتهية في يونيو 2013. وعلى أساس ربع سنوي حقق البنك رقبا بلغ 47,26 مليون دينار في الربع الثاني 2013 مسجلا ارتفاعا ملحوظا بنسبة 18,67٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وبقي سهم شركة الاتصالات المتقلبة (زين) ثابتا على الرغم من انخفاض ارباح الشركة بنسبة 20,6٪ لتبلغ 112,64 مليون دينار للستة أشهر المنتهية في يونيو 2013.

وقال انه على صعيد الشركات الإسلامية، ومن أصل 56 شركة تعمل في هذا القطاع، ارتفعت أسعار 17 شركة بينما تراجعت أسهم 21 شركة خلال الأسبوع. وأضاف ان القيمة الرأسمالية السوقية للشركات الإسلامية استقرت عند 7,52 مليار دينار في نهاية الأسبوع بارتفاع طفيف بلغ 0,13٪ خلال الأسبوع. وقد كان الأداء الإيجابي للقيمة الرأسمالية بقيادة الأداء الإيجابي لأسهم شركات رؤوس الأموال المتوسطة حيث بقيت الاسهم القيادية ثابتة. سهم بيت التمويل الكويتي (رأس المال: 2,76 مليار دينار). ظل ثابتا خلال الأسبوع على الرغم من نمو أرباحه بنسبة 18,25٪ لتبلغ 49,82 مليون دينار للستة أشهر المنتهية في يونيو 2013. وعلى أساس ربع سنوي حقق البنك رقبا بلغ 26,82 مليون دينار في الربع الثاني 2013 مسجلا ارتفاعا ملحوظا بنسبة 21,5٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. بالنسبة لشركات رؤوس الأموال المتوسطة، سجل سهم الأكو تمويل شراء وتأجير الطائرات (رأس المال: 226,13 مليون دينار) ارتفاعا بلغ 1,75٪ في قيمته السوقية، وحقق سهم الشركة التجارية العقارية (رأس المال: 173,6 مليون دينار) مكسبا بلغ 5,15٪ في قيمته السوقية خلال الأسبوع.

«دانة غاز» تحقق 341 مليون درهم أرباحاً صافية خلال النصف الأول من العام الحالي

برميل من النفط المكافئ يوميا، أي بزيادة نسبتها 13٪ عن العام الماضي.

كما استتبلت الشركة عمليات الإنتاج من كل من حقل «جنوب أبوالنجا» للغاز الجاف، والمواقع الجديدة التي تم اكتشافها مؤخرا، وهي بئر «اليم -1» في منطقة غرب المنزلة وبئر «غرب سما» في منطقة غرب المنقطرة. ومن المتوقع أن يرتفع حجم الإنتاج خلال النصف الثاني من العام الحالي نتيجة إضافة مرافق جديدة لضغط الغاز حين العمل، فضلا عن بدء عمليات الإنتاج من آبار غاز جديدة.

أما بالنسبة لعمليات الشركة في إقليم كردستان العراق، فقد بلغ معدل إنتاج حقل «خور مور»، والذي تملك دانة غاز 40٪ منه، نحو 27,000 برميل من النفط المكافئ يوميا خلال الربع الثاني من العام الحالي، مقارنة بنحو 27,900 برميل من النفط المكافئ يوميا خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، وجاء هذا الانخفاض نتيجة التوقف المؤقت لعمليات إنتاج غاز البترول المسال في إقليم كردستان العراق في أعقاب وقوع حادث العام الماضي تسببت فيه ناقله تابعة لطرف ثالث، وكانت الشركة قد أنهت في شهر يوليو الماضي، مشروع إعادة بناء منشآت التحميل وتحديثها، بتكلفة إجمالية بلغت 15 مليون دولار، لتصل الطاقة الإنتاجية لمصنع خور مور للغاز المسال إلى 900 طن من غاز البترول المسال يوميا، أي ما يعادل 10,000 برميل من النفط المكافئ يوميا، مما سيسهم في دعم عائدات الشركة.

كما بلغ متوسط صافي إنتاج المجموعة من النفط المكافئ من كل من إقليم كردستان العراق وجمهورية مصر العربية خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2013، نحو 61,700 برميل من النفط المكافئ يوميا. نجحت الشركة في إضافة حقل جديد لسلسلة اكتشافاتها في جمهورية مصر العربية خلال الربع الثاني من العام الحالي، وهو بئر «بغونيا -1» الواقع في منطقة امتياز غرب المنزلة، ويحتوي على 15 مترا سماكة حاملة للغاز في مكان الصحور الرملية عالية الجودة ضمن طبقة أبو ماضي السفلي، حيث أشارت عمليات تقييم الطبقة إلى احتمالية وجود ما بين 7 و15 مليار قدم مكعبة من الغاز، ونحو 100 ألف برميل من المكثفات، أما بالنسبة لمعدلات السيولة في الشركة، فقد بلغت 792 مليون درهم بتاريخ 30 يونيو 2013، مقارنة بنحو 601 مليون درهم بتاريخ 31 ديسمبر 2012.

هذا، وقد بلغ إجمالي صافي المستحقات التجارية للشركة 2,47 مليار درهم (674 مليون دولار) كما بتاريخ 30 يونيو 2013. وكانت المجموعة قد تسلمت خلال النصف الأول من العام الحالي، نحو 203 ملايين درهم من مستحقاتها في جمهورية مصر العربية، مقابل 431 مليون درهم إماراتي كانت قد تسلمتها في الفترة ذاتها من العام الماضي، ليصل إجمالي مستحقات التجارة إلى 960 مليون درهم إماراتي كما في 30 يونيو الماضي، مقابل 866 مليون درهم بتاريخ 31 ديسمبر من العام الماضي.

هذا، وتواصل شركة دانة غاز إجراء المحادثات مع السلطات المصرية المعنية بصفة رسمية مستحقاتها المتأخرة وخطتها المستقبلية للاستثمار، وقد رحبت الشركة بخطة الحكومة الرامية إلى تعزيز مستويات إنتاج المشتقات الهيدروكربونية بهدف لتلبية الطلب المحلي المتزايد، كما سيلعب الدعم المالي الذي يوفره المجتمع الدولي دورا مهما في اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل كبار الجهات الاستثمارية العالمية. أما في إقليم كردستان العراق، فقد بلغت قيمة المستحقات التي قامت المجموعة بتحصيلها من حصتها البالغة 40٪ خلال النصف الأول من العام الحالي، نحو 223 مليون درهم إماراتي، مقابل 218 مليون درهم إماراتي في الفترة ذاتها من العام الماضي، فيما بلغ إجمالي حصة المجموعة من مستحقات التجارة 1,473 مليون درهم إماراتي كما في تاريخ 30 يونيو 2013، مقابل 1,298 مليون درهم كما في شهر ديسمبر من العام الماضي.

أعلنت شركة دانة غاز، الشركة الإقليمية الرائدة من القطاع الخاص في الشرق الأوسط العاملة في مجال الغاز الطبيعي، عن نتائجها المالية للربع الثاني من العام الحالي والأشهر الستة الأولى والمنتهية بتاريخ 30 يونيو 2013، حيث بلغت الأرباح الصافية للمجموعة خلال الربع الثاني والنصف الأول من العام الحالي 100 مليون درهم إماراتي و 341 مليون درهم إماراتي على التوالي.

وشهد حجم الإنتاج الإجمالي للشركة ارتفاعا بنسبة 5٪ ليصل إلى 61,700 برميل من النفط المكافئ يوميا خلال الربع الثاني من العام الحالي، وبنسبة 1٪ ليصل إلى 61,500 برميل من النفط المكافئ يوميا خلال النصف الأول من العام ذاته. وكانت دانة غاز قد سجلت في مصر رقما قياسيا في حجم الإنتاج بلغ 39,000 برميل من النفط المكافئ يوميا، أي بزيادة وصلت إلى 13٪ مقارنة بالعام الماضي. أما بالنسبة لأعمال الشركة في إقليم كردستان العراق، فقد استأنفت الشركة عمليات إنتاج غاز البترول المسال منذ 17 يوليو الماضي، فيما شهدت أسعار مشتقات النفط والغاز ارتفاعا خلال الشهر نفسه، كما شهدت أعمال الشركة في جمهورية مصر العربية درجات أعلى من الاستقرار إلى جانب الدعم المالي.

ومن جهة أخرى، وصلت عائدات دانة غاز خلال النصف الأول من العام الحالي إلى 1,085 مليون درهم، في حين بلغت أرباحها الإجمالية نحو 506 ملايين درهم إماراتي. هذا وقد بلغت الإيرادات قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإهلاك والاستكشاف نحو 616 مليون درهم إماراتي مقارنة بنحو 822 مليون درهم إماراتي سجلت خلال الفترة ذاتها من العام 2012.

أما في الربع الثاني من العام الحالي، فقد بلغت عائدات الشركة نحو 528 مليون درهم، في حين وصلت أرباحها الإجمالية إلى نحو 232 مليون درهم، وفي تعليق على الموضوع، قال د.عادل الصبيح، رئيس مجلس إدارة دانة غاز: «لقد حرصنا خلال العام 2013 على التركيز على زيادة مستويات الإنتاج لدى المجموعة، مع الحد من حجم النفقات الرأسمالية، ويسرني الإعلان عن ارتفاع حجم إنتاج المجموعة بنحو 5٪ خلال الربع الجاري، ليلبلغ نحو 61,700 برميل من النفط المكافئ يوميا، كما سجلت أعمالنا في مصر رقما قياسيا في حجم الإنتاج، بلغ 39,000 برميل من النفط المكافئ يوميا خلال شهر يوليو، حيث تبرهن هذه النتائج الإيجابية مدى قوة أصولنا».

وأضاف د.الصبيح: «ستؤدي مجموعة من العوامل لعب دور فعال في دعم استراتيجياتنا الرئيسية للنمو خلال الفترة القادمة، بما في ذلك استئناف مبيعات غاز البترول المسال، وارتفاع أسعار مشتقات النفط الغاز، مع مواصلة مستورتي الإنتاج في النمو، فضلا عن عودة الاستقرار إلى الاقتصاد المصري ومنتاعة السلطات الحكومية العمل مع المجتمع المالي الدولي لطامنة المستثمرين».

ومن جهته، قال راشد الجروان، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لشركة دانة غاز: «تسري عمليات الحفر في جمهورية مصر العربية على نحو جيد، حيث نتكنا من اكتشاف بئر جديدة و «بئر «بغونيا -1»، فيما كان قد بدأنا الإنتاج من بئر «اليم» و«غرب سما» اللذين تم اكتشافهما مسبقا، كما قمنا بإعادة بناء منشآت التحميل مما سيسهم بالتأكيد على عمليات إنتاج الغاز المسال التابعة لنا في إقليم كردستان العراق وتعزيز العائدات، هذا وسيسهم تعيين دباترك المان وارد بمنصب الرئيس التنفيذي للشركة، بدعم عملتنا في جمهورية مصر العربية، وذلك بفضل خبراته الواسعة وورثته المتعمقة، كما سيعدم مساعي دانة غاز الرامية إلى تحقيق النمو خلال المرحلة المقبلة».

هذا وقد شهد معدل إنتاج «دانة غاز مصر» ارتفاعا بنسبة 11٪ عن العام الماضي، ليصل معدل الإنتاج اليومي خلال الربع الثاني من العام الحالي إلى 34,300 برميل من النفط المكافئ، في حين سجلت الشركة رقما قياسيا بحجم الإنتاج، والذي وصل في شهر يوليو الماضي إلى 39,000

يعزز الاستثمار المباشر في الكويت الياقوت: قانون الاستثمار الأجنبي يكرّس أفضل الممارسات الدولية



عبد العزيز الياقوت

ترمي بلا تردد إلى تطوير وتحفيز قطاع الاستثمار في الكويت، هذا القانون يشجع الاستثمار الأجنبي ويكرس أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال». صدر القانون رقم 116 لسنة 2013 بهدف تشجيع الاستثمار في الكويت وتوفير عناصر التيسير والسهولة للمستثمرين والهيئات التي تتطلع إلى توسيع عملياتها الاستثمارية في الدولة، أهم المفاهيم والأسس التي كرسها القانون 116 لسنة 2013 تتلخص فيما يلي:

أ - إنشاء هيئة عامة جديدة في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت مهمتها إصدار ترخيص الاستثمار المباشر في الكويت، وسيشرف على الهيئة مجلس إدارة يعين أعضاؤه مجلس الوزراء يكون مؤلفا من ممثلين من القطاعين العام والخاص، والذي بدوره يرأسه وزير التجارة والصناعة.

ب - بموجب القانون الجديد، يحق للمستثمرين الأجانب تأسيس النشاط التجاري في البلاد، إما من خلال شركة كويتية مرخصة لتكون 100٪ مملوكة لأجنبي، وإما من خلال فرع مسجل أو من خلال مكتب تمثيلي.

ج - سيستمر المستثمرون في الاستفادة من الإعفاءات الضريبية لفترة تصل إلى 10 سنوات، وكذلك من الإعفاءات الضريبية والجمركية لاستيراد الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام والسلع الوسيطة، بالإضافة إلى توظيف عمالة أجنبية.

د - ثمة تغيير مهم ألا وهو اعتماد مقاربة «القائمة السلبية» من خلال فتح جميع القطاعات الاقتصادية أمام الاستثمارات الأجنبية باستثناء تلك القطاعات المحظورة على وجه التحديد بقرار من مجلس الوزراء. هـ - ينص القانون على مدة

«الكويتية الصينية»: الإصلاحات الهيكلية في إندونيسيا .. تباطؤ مؤقت في سبيل ازدهار مستقبلي

تبين استمرار انخفاض الصادرات الإندونيسية، التي تشكل المواد الخام جزءا رئيسيا منها، بسبب الضرر الناتج عن استمرار ضعف الطلب العالمي والإصلاحات الهيكلية الموضوعية على التصدير. وقد فرضت الحكومة الإندونيسية ضريبة على تصدير المواد الخام مثل المعادن، ومن موعدا تطبيق هذا القانون، تستعد الشركات الكبرى بتجهيز مصانعها حتى تستغل عدم وجود المنافسين في مجال التصنيع المحلي بالوقت الحالي، وأشار السى ان الخطر الرئيسي في هذه الحالة هو ارتفاع التضخم، الذي يتفاقم مع ضعف سعر صرف العملة، والذي قد يؤدي إلى زيادات إضافية في سعر الفائدة. وقد كانت الروبية على انخفاض مؤخرا، بسبب الخوف من أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي الوصول إلى معدل نمو يفوق 6٪ قبل نهاية العام. وأشار إلى ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمكن من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد - معدل بالنسبة للتضخم أو الإنكماش. فهو مجموع القيم المعدلة لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه القيم على كميات (حجم) وأسعار السلع المنتجة. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات. ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والأعوام التي تليه. كما يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق، ومنها التي يتبناها مكتب الإحصاء الإندونيسي، وهو الجهة الحكومية المسؤولة عن البيانات الوطنية، حيث يقبس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق وإنتاج القطاعات.

وقال التقرير ان التوقعات

الاستهلاك بعد توقف الدعم الحكومي على الوقود في شهر يونيو الماضي، الأمر الذي أثر على ارتفاع التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك العادي. ولفت إلى ان الضغوط التضخمية تشير إلى أنها على الارتفاع مع ازدياد معدل التضخم من 5,9٪ على أساس سنوي في يونيو إلى معدل بلغ 8,2٪ في يوليو. وقد تشجع البنك المركزي بسبب هذا التضخم إلى رفع سعر الفائدة للمرة الثانية على التوالي هذا العام بنسبة أعلى من المتوقعة والبالغة 50 نقطة أساس، ليصبح سعر الفائدة الإندونيسي الآن 6,5٪.

و اضاف التقرير ان رفع سعر الفائدة جاء مستهدفا انعاش الروبية التي شهدت ضعفا حادا في الفترة الأخيرة. إلا أن هذا الإجراء قد يسبب تراجع الاستهلاك المحلي ومستويات الاستثمار الخاص. وقد كان الاستهلاك تقليديا القطاع الأكبر الذي يساهم في النمو. فإذا ما واصل التراجع، فقد يشكل سببا للقلق للاقتصاد الإندونيسي الذي يهدف إلى

قال تقرير «الكويتية الصينية» ان الاقتصاد الإندونيسي بدأ يفقد جزءا من بريقه بعدما كان يحسد على معدل نموه الذي كان يزيد عن نسبة 6٪، وذلك بسبب تأثيرات ضعف الطلب العالمي، وأيضا انعكاسات الإصلاحات المالية والهيكلية التي وضعتها إندونيسيا أخيرا. ولأول مرة منذ ثلاث سنوات، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا إلى دون الـ6٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الحالي، حيث بلغ 5,8٪ على أساس سنوي. ويعزى هذا التباطؤ إلى عدة أسباب، أولا ضعف الصادرات نتيجة لاستمرار ضعف الطلب العالمي، وانتقال المصدرين إلى تصدير سلع ذات قيمة مضافة أعلى تهوّل لقانون المنع التام على صادرات المواد الخام التي ستطليقه إندونيسيا قريبا.

وذكر التقرير ان السبب الثاني للتدهور، يكمن في ضعف سعر صرف الروبية الذي يزيد من تكاليف الواردات، والسبب الثالث والأخير هو الانخفاض البسيط في مستوى